الدولار يستقر أمام الدينار عند 0.302

استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي امس الاثنين عند مستوى 0ر302 دينار كما استقر اليورو عند 0ر352 دينار مقارنة بأسعار صرف اول امس الاحد.

وقال بنك الكويت المركزي في نشرته اليومية على موقعه الإلكتروني إن سعر صرف الجنيه الإسترليني استقر عند مستوى 0ر396 دينار والفرنك السويسري عند 0ر304 دينار في حين بقي الين الياباني عند مستوى 0ر002 دينار دون تغيير.

أكد إن الكويت لم يطلب منها زيادة إنتاج الخام لتعويض إمدادات إيران

الرشيدي: دول الخليج لديها خطط جاهزة في حال إغلاق مضيق هرمز

◆ إنتاج الخام من المنطقة المحايدة مع السعودية سيعود قريبا جدا

أكد وزير النفط ووزير الكهرباء والماء الكويتي المهندس بخيت الرشيدي أمس الأربعاء ان لدى دول مجلس التعاون الخليجي خططا جاهزة للتنفيذ في حالات الطوارئ فيما يخص احتمالات إغلاق مضيق هرمز.

وأعرب الوزير الرشيدي في تصريح صحفي اثناء تفقده محطة الزور الجنوبية عن تفاؤله بعودة إنتاج الخام من المنطقة المحايدة مع المملكة العربية السعودية الشقيقة في القريب العاجل.

وبشأن استيراد الغاز من العراق توقع الوصول إلى اتفاق حول هذا الامر قبل نهاية العام مضيفا «نحن بصدد التوصل إلى مرحلة مستقرة جدا لأسواق الخام سواء للمنتجين أو المستهلكين».

وفيما يخص الطلب من الكويت زيادة انتاج الخام قال الرشيدي إن الكويت «لم يطلب منها زيادة إنتاج الخام لتعويض فاقد إمدادات النفط الإيراني الناجم عن العقوبات الأمريكية على طهران» مؤكدا أن «ما يهم الكويت هو استقرار أسواق النفط الخام».

وأوضح أن الكويت لديها القدرة الكافية على توفير كميات النفط التي تحتاج إليها السوق النفطية.

وأبلغ الوزير رويترز أن ما يهم الكويت هو استقرار أسواق الخام، موضحا أن بلاده لديها القدرة على توفير كميات النفط التي تحتاجها السوق.

وذكر الرشيدي أن القدرة الإنتاجية للكويت، عضو منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، تبلغ حاليا 3.1 مليون برميل من الخام يوميا، فيما يبلغ الإنتاج الفعلي 2.8 مليون برميل يوميا.

وقال إن سوق النفط العالمية تقترب من الاستقرار بناء على مستويات الإنتاج الحالية للخام وذلك بعد الاتفاق الأخير بين أوبك والمنتجين المستقلين على زيادة الإنتاج.

وأبلغ الرشيدي الصحفيين "واضح من مستويات الإنتاج الحالية أننا نصل لمرحلة مستقرة جدا لأسواق النفط سواء للمنتجين أو المستهلكين".

وأضاف أن إنتاج الكويت الحالي من الخام يبلغ 2.8 مليون برميل يوميا وفقا لما تم الاتفاق عليه في اجتماع فيينا الأخير.

وقال الوزير الكويتي إن الاجتماع القادم للجنة مشتركة بين أوبك والمنتجين المستقلين في الجزائر، والمقرر أن يُعقد يومي 22 و23 سبتمبر أيلول، سيراجع مستويات إنتاج النفط بعد الاتفاق على زيادة الإنتاج في فيينا.

واتفقت أوبك ومنتجون آخرون بقيادة روسيا في يونيو حزيران على زيادة الإنتاج لتهدئة سوق النفط. كما عبر عن تفاؤله الشديد بعودة إنتاج الخام من المنطقة المحايدة مع السعودية قريبا جدا.

بخيت الرشيدي

خلال مؤتمر للمحللين على الإنترنت

الحجرف يطلع مجتمع المال والأعمال على الحساب الختامي للكويت

أعلنت وزارة المالية امس الأربعاء عن عقد وزير المالية د. نايف فلاح الحجرف مؤتمر مباشر على الإنترنت مع المجتمع المالي والاقتصادي المحلي والعالمي لعرض بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 31 مارس 2018 في دولة الكويت، والتي أصدرت في يوم 28 يوليو 2018، وتأتي هذه المبادرة سعياً من الإدارة المالية للدولة في نقل بياناتها بشفافية ومهنية عالية والتواصل المباشر مع المجتمع المالي في الكويت والمنطقة ومع المهتمين بالمالية العامة لدولة الكويت في جميع أنحاء العالم.

وقد حضر الجلسة مشاركون من 70 مؤسسة مالية إقليمية وعالمية شملت مؤسسات مالية من هونغ كونغ وسنغافورة والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية ومملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة. وتم توجيه أكثر من 20 سؤال من قبل المشاركين لمعالي وزير المالية مباشرةً. وتنوعت الأسئلة بين المتعلقة بالأداء السنوي للسنة المالية الماضية والحالية وبين تلك المتعلقة بالسياسة المالية والاقتصادية المستقبلية لدولة الكويت.

ومن المؤسسات المالية التي شاركت في المؤتمر هم بنك الكويت الوطني، بنك اتش اس بي سي، ان بي كي كابيتال، فرانكلين تمبلتون، المركز المالي الكويتي، بنك سيكو (البحرين)، بنك بوبيان، وكالة فيتش، الأهلي كابيتال (السعودية)، بنك أبوظبي التجاري، مجموعة الشال الإستثمارية القابضة، إي أف جي هيرميس، دارك هورس كابيتل (سنغافورة)، ج. ب. مورغان، تي رو برايس (الولايات المتحدة)، وشركات ومؤسسات مالية أخرى.

وتعد الكويت من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي تعقد مثل هذه المؤتمرات على الإنترنت لشرح المالية العامة، وهذه هي الجلسة الثانية التي تعقدها الوزارة خلال العام 2018، بعد أن عقدت جلستها الأولى في يناير 2018 لعرض ميزانية الدولة للسنة المالية الحالية 2019/2018.

وقد قام الوزير الحجرف أثناء الجلسة بعرض وشرح بيانات الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية 31 مارس 2018 والتي أعلنت في 28 يوليو 2018، ومن أبرز ملامح الحساب الختامي ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة 22.1 % حيث بلغت 16،000 مليون د.ك، منها 11% إيرادات غير النفطية بلغت 1،717 مليون د.ك، مسجلة ارتفاع 21.7 % مقارنة بالحساب الختامي للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017. أما اجمالي المصروفات كما تم الإعلان عنها مسبقاً فقد بلغت 19،247 مليون د.ك، مسجلة إنخفاض بنسبة 3.3% مقارنة بموازنة السنة المالية 2018/2017. وعليه فقد بلغ العجز، بعد استقطاع نسبة 10% من اجمالي إيرادات دولة الكويت إلى احتياطي الأجيال القادمة، 4،847 مليون د.ك بانخفاض 18.1% عن الحساب الختامي للسنة الماضية وبانخفاض 38.6% عن موازنة السنة المالية 2018/2017.

وفيما يخص المصروفات أشار الوزير الحجرف الى نمو الإنفاق الراسمالي بنسبة 22.8% مقارنة بالحساب الختامي للسنة الماضية وتشكيله نسبة 16.7% من اجمالي مصروفات الدولة، بما يؤكد على مضي الكويت قدمًا في المشاريع الإنشائية والتنموية في ما يخدم روية الكويت لعام 2035 «كويت جديدة» معززاً نمو وازدهار الاقتصاد الوطني من ناحية، ومن ناحية أخرى أشار الوزير الحجرف الى انخفاض باب المصروفات الأخرى بنسبة 6.5% عن السنة الماضية مما يعكس توجهات الحكومة في ضبط الانفاق ومعالجة الهدر دون المساس بالمرتبات والدعومات.

وحول اولويات الحكومة لإصلاح الموازنة العامة قال الوزير الحجرف أثناء المؤتمر: «نعمل حاليًا على ثلاث اولويات ضمن نطاق المالية العامة للدولة وهي: اولاً، العمل على مشروع قانون لتحديث قواعد اعداد الميزانية العامة للدولة بالتعاون مع السلطة التشريعية والقطاع المالي الكويتي، واليوم نحن على وشك الانتهاء من صياغة مشروع القانون، ثانيًا، تسريع الإجراءات المتعلقة بتسوية حساب العهد وزيادة كفاءة التحصيل للديون المستحقة للدولة. وقد تم بالفعل تسوية ما يزيد عن 760 مليون من حساب العهد في السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2018 كما تم تعظيم الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة كفاءة التحصيل. وثالثًا، تعزيز صندوق الاحتياطي العام من خلال العمل على تجديد قانون اصدار السندات السيادية وبالتعاون مع السلطة التشريعية».

جانب من مؤتمر المحللين على الإنترنت

بإصدارها القرار رقم 100 لسنة 2018

«أسواق المال» تضع الإطار التنظيمي لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية

في اطار سعي هيئة أسواق المال لتحقيق توجهاتها الاستراتيجية وتعزيزاً لجهودها المستمرة الهادفة للتوصل إلى بيئة تشريعية متكاملة لتنظيم أنشطة الأوراق المالية والإشراف عليها، من خلال مراجعة التشريعات القائمة وإجراء التحديثات اللازمة عليها، فقد حرصت الهيئة في أعقاب إصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته، في نوفمبر من عام 2015 على إجراء تعديلات متلاحقة في مختلف مواد كتبها الستة عشر سعياً لتطوير بعض أحكام مواد تلك اللائحة مراعاةً لمتطلبات التطبيق العملي ومواكبةً لأحدث المستجدات الدولية ذات الصلة بأنشطة الأوراق المالية سعياً للتوافق الدائم مع المعايير الدولية المعتمدة، وكذلكتمكين سوق المال من امتلاك مقومات المنافسة إقليمياً عن طريق توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمارات الخارجية وتوطين الاستثمارات المحلية وخلق فرص استثمارية مناسبة في ظل الحماية المناسبة للمتعاملين.

قرار هيئة أسواق المال رقم (100) لسنة 2018 لا يخرج عن هذا الإطار، وإن كان يحظى في الوقت ذاته بأهمية خاصة لاعتبارات عدة، يأتي في طليعتها أنه يستهدف وضع قواعد خاصة لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية، والتي تنشأ بغرض استثمار أموال مملوكة لعميلين محترفين أو أكثر، يكون الغرض منها تمكين العملاء المشاركين في هذه الأنظمة من المشاركة أو الحصول على الأرباح التي قد تنشأ عن حيازة أو امتلاك أو إدارة أو التصرف في تلك الأصول، ومع الأخذ بعين الاعتبار شمولية القرار المذكور لمعظم التعديلات المطلوبة الأمر الذي يجعل منها إطاراً تنظيمياً لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي، كما أن المزايا الفنية التي أتاحتها التعديلات التي تضمنها القرار المذكور لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي تمنحها مزيداً من الأهمية، ويمكن استعراض أبرز المزايا الفنية لأنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدي وفقاً للتعديلات الأخيرة بالآتي: يتيح هذا التنظيم للأشخاص المرخص لهم وللعملاء تكوينعلاقة تستند إلى أسس ثابتة يحكمها عقد مبرم بين الطرفين تُحفظ فيه الحقوق وتُوَضح فيه الالتزامات على كلا الطرفين. ويكتسب النظام الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة من خلالتأسيس شركة ذات غرض خاص تتملك الأصول نيابة عن النظام. وتتمحور أهمية الشركة ذات الغرض الخاص بفصل الأصول وحمايتها مقابل أي تعثر محتمل لمدير النظام أو أحد حملة الوحدات.

ويقتصر طرح النظام على العملاء المحترفين وبحيث لا يتجاوز عدد المشاركين في النظام 25 عميلاً محترفاً. ويخدم هذا المنتج على الأخصشريحة العملاء المحترفين الذين يرغبون بالدخول في استثمارات خاصة دون التقيد بأحكام المنتجات الأخرى المتاحة للجمهور.

ويتسم هذا المنتج بالمرونة الكافية، نظراً لعدم وجود ضوابط استثمار أو اقتراض محددة من قبل الهيئة، حيث يترك أمر وضع الضوابط المناسبة للعقد الخاص بكل نظام وفقاً لرغبة الطرفينليخضع بعدها لرقابة الهيئة وفقاً للإجراءات المتبعة. ولا يوجد اشتراطات معينة للحد الأدنى لرأس المال، كما يجوز فيه الاشتراك/الاسترداد العيني. ويكون للنظام فريق تنفيذييمثلُ مدير النظام في المسؤوليات والصلاحيات وإدارة الأصولبما يحقق أهداف النظام الاستثمارية المحددة في العقد. وتكون موافقة حملة الوحدات ضرورية في حال رغبة المدير بتعديل أي من بنود العقد المبرم فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة لحملة الوحدات. وفي جميع الأحوال، لا يسري أي تعديل إلا بعد موافقة الهيئة.

وراعت الهيئة من خلال هذا المنتج أنظمة الاستثمار الجماعي التعاقدية القائمة، وتم التواصل مع مدراء تلك الأنظمة بشكل مباشر للوقوف على العوائق التي قد تنشأ عند توفيق أوضاعها مع التشريعات الجديدة، لذا فقد ارتأت الهيئة منح الأنظمة القائمة مهلة تبلغ 13 شهراً تحسباً للتعقيدات التي قد تنشأ خلال هذه المهلة من ناحية، وإتاحة فرصة استيفاء اشتراطات التشريعات المستحدثة خلال تلك المهلة أيضاً من ناحيةٍ أخرى.

عقد 98 جمعية عمومية في يونيو الماضي

«التجارة»: تأسيس أربع شركات مساهمة مقفلة

أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن إحصائية تأسيس الشركات في شهر يونيو الماضي مشيرة الى انه تم تأسيس أربع شركات مساهمة مقفلة وواحدة مازالت تحت التأسيس في حين أصدرت رخصتين رئيسيتين للشركات المساهمة المقفلة وسبعة لأفرعها ورخصة واحدة لأفرع الشركات المساهمة العامة. وأضافت الوزارة في بيان صحفي امس أنه تم عقد 98 جمعية عمومية في الشهر ذاته منها واحدة عادية و68 عادية متأخرة و26 عمومية متفرقة وثلاث تأسيسية بالإضافة إلى عقد 104 جمعيات بنظام الإخطار بحضور ممثلي الوزارة او بدون حضورهم منها ثلاث جمعية عادية سنوية و 76 عادية متأخرة و24 عمومية متفرقة وواحد جمعية عمومية للتصفية. وأشارت إلى تقديم 95 شركة مقفلة وعامة لبياناتها المالية وتجديد رخصة واحدة لمراقبي الحسابات وتغيير عنوان لواحدة والتصديق على ميزانيات 18 مبينة ان متابعة الشركات المساهمة سجلت زيادة رأس المال الى ست وتخفيض رأس المال الى اثنين وتعديلات على عقد التأسيس والنظام الأساسي لشركتين وتوزيع أسهم منحة لثلاثة. وتابعت ان تراخيص التأمين بلغت خلال الشهر ذاته 21 معاملة تم تحصيل 1200 دينارا رسوما منها لافتة إلى تلقي 12 شكوى من شركات التأمين ودراسة وثائق 31 واعتماد وثائق ثلاث شركات.

شعار وزارة التجارة

في النصف الأول من العام 2018

أرباح «الوطني - البحرين» ترتفع إلى 55 مليون دينار بحريني

◆ الصقر: ارتفاع النتائج المالية الفصلية للوطني - البحرين تؤكد نجاح مسار المجموعة

◆ فردان: مستمرون في التركيز على الأعمال المصرفية من أجل مواصلة تحقيق نتائج قوية

حقق بنك الكويت الوطني – البحرين، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، أرباحا صافية بلغت نحو 55 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 44.3 مليون دينار كويتي) في النصف الأول من العام 2018، مقارنة مع نحو 46.1 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 37.1 مليون دينار كويتي) في نفس الفترة من العام 2017، بنسبة زيادة بلغت 19.4%.

وارتفعت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني – البحرين بواقع 13% لتبلغ 6.048 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 4.866 مليار دينار كويتي) بنهاية يونيو 2018 مقارنة مع 5.359 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 4.312 مليار دينار كويتي) في الفترة نفسها من العام الماضي. كما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 18% لتبلغ 642.330 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 516.729 مليون دينار كويتي) مقارنة مع 545.482 مليون دينار بحريني (ما يعادل نحو 438.818 مليون دينار كويتي) في الفترة نفسها من العام الماضي، وارتفعت ودائع العملاء بواقع 24% لتبلغ 3.244 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 2.609 مليار دينار كويتي) مقارنة مع 2.611 مليار دينار بحريني (ما يعادل نحو 2.100 مليار دينار كويتي) في الفترة نفسها من العام الماضي.

وفي سياق تعليقه على تلك النتائج قال الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر: «مرة أخرى تثبت مجموعة بنك الكويت الوطني هيمنتها في الأسواق الإقليمية وترسخ مكانتها الرائدة من خلال الأداء المتميز لفرع آخر من فروعنا الإقليمية، ألا وهو الوطني – البحرين. حيث تتسق تلك النتائج المالية مع استراتيجية المجموعة التي تهدف إلى تعزيز مكانتنا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتنويع مصادر الدخل».

وأضاف الصقر: «قمنا بتركيز جهودنا على دعم عملياتنا الخارجية بصفة متزايدة، ومن ثم بدأنا في حصد ثمار تلك الجهود بما يؤكد المسار الناجح الذي انتهجته المجموعة. فخلال النصف الأول من العام 2018 ساهمت مجموعة الفروع الخارجية والشركات التابعة بتحقيق أرباح قوية من خلال مساهمتها بما يعادل 30 في المائة من إجمالي أرباح المجموعة». من ناحيته، قال مدير عام بنك الكويت الوطني – البحرين علي فردان: «نستمر في الاعتماد على الاستراتيجية الواضحة والرؤية السليمة لمجموعة بنك الكويت الوطني للتركيز على الأعمال المصرفية الرئيسية من أجل مواصلة تحقيق نتائج قوية. بالإضافة إلى ذلك، لدينا فريق عمل مهني يتميز بأعلى مستوى من الخبرات بما يساهم في دعم عملياتنا عاماً تلو الآخر. وأنا على ثقة تامة من مواصلتنا لتحقيق مزيداً من النمو خلال الفترة المتبقية من العام 2018 والأعوام القادمة».

وأشاد فردان بجهود مصرف البحرين المركزي بشكل خاص والجهات الحكومية بشكل عام التي دعمت أداء البنك والقطاع المصرفي عموما في البحرين. كما أكد أن دعم مجموعة بنك الكويت الوطني للبنك في البحرين من خلال شبكة فروعها الإقليمية والعالمية الأوسع انتشاراً، قد ساهم بشكل واضح في تعزيز نشاط البنك في السوق البحرينية، مستفيداً من تصنيفاته الائتمانية المرتفعة وشبكة علاقاته الواسعة وسمعته الرائدة كأفضل بنك على مستوى الشرق الأوسط وأحد أكثر البنوك أماناً على مستوى العالم.

عصام الصقر

علي فردان

«وربة» يجري اليوم سحب حساب «السنبلة» الأسبوعي والشهري

يجرى بنك وربة سحوباته الشهرية والتي تتضمن: سحب حساب السنبلة الشهريبالاضافة الى سحب السنبلة الاسبوعيالسابع والعشرينبحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعه و موظفي بنك وربة.

يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدتهم في الوقت نفسه بالاضافة الى فرصاً شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام. ونظراً للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمنّه من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية على حساب السنبلة لاقت استحسان العملاء، وتشمل التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الرابحين عبر اضافة سحب أسبوعي بالاضافة الى السحب الشهري وذلك لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار كويتي تذهب إلى 5 رابحين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة الى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى – بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة – والتي يبلغ إجمالها 30 ألف دينار كويتي موزعة كالتالي على 4 رابحين: الجائزة الكبرى بقيمة 10 آلاف دينار كويتي ستكون من نصيب رابحين إثنين والجائزة الثانية بقيمة 5 آلاف دينار كويتي من نصيب رابحين اثنين أيضاً.

البورصة تنهي تعاملاتها على ارتفاع المؤشر العام 12 نقطة

أنهت بورصة الكويت جلسة امس الاربعاء على ارتفاع المؤشر العام 12 نقطة ليبلغ مستوى 5179 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر23 في المئة.

وبلغت كميات تداولات المؤشر 95ر5 مليون سهم تمت من خلال 4577 صفقة نقدية بقيمة 17ر5 مليون دينار كويتي (نحو 57ر5 مليون دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر83 نقطة ليصل إلى مستوى 4942 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر20 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 60ر7 مليون سهم تمت عبر 2349 صفقة نقدية بقيمة 4ر21 مليون دينار (نحو 8ر13 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 13ر3 نقطة ليصل إلى مستوى 5310 نقاط بنسبة ارتفاع 0ر25 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 34ر7 مليون سهم تمت عبر 2228 صفقة بقيمة 13ر3 مليون دينار (نحو 44 مليون دولار). وتابع المتعاملون خلال جلسة اليوم إعلان شركات (زين) و(المركز) و(الاولى) و(ساحل) النتائج المالية للنصف الاول للعام الحالي اضافة الى اعلان البورصة الشركات الموقوفة عن التداول لعدم تسليم بياناتها المالية إضافة إلى نتائج اجتماع مجالس إدارة شركات مدرجة وإعلانات تواريخ اجتماعات شركات أخرى.